● أخبار قصيرة

استمرار رحلات «هما» إلى تركيا وأذربيجان والعراق

أعلنت شركة الخطوط الجوية للجمهورية الإسلامية الإيرانية «هما» أنها لم تتلق حتى الآن أي إشعارات أو تعليمات رسمية من سلطات الطيران المدني في كلٍ من تركيا وجمهورية أذربيجان والعراق، بشأن وقف أو تعليق رحلاتها إلى إسطنبول وباكو والنجف الأشرف.
وأفادت الشركة، إن أي تغيير في الرخص أو شروط تنفيذ الرحلات إلى هذه الوجهات في حال اتخاذ قرار من قبل السلطات الملاحية المختصة سيبلغ إلى الشركة عبر إشعار رسمي.
وأكدت الشركة أنه في حال تلقي أي إشعار رسمي، سيتم إبلاغ المسافرين بأي تغيير في جدول الرحلات عبر القنوات الإعلامية الرسمية للشركة.
وبناءً على الوضع الراهن، ستستمر رحلات الشركة على هذه المسارات وفقاً للإجراءات المعمول بها، وذلك لحين تلقي أي إشعار رسمي في هذا الشأن.

وزارة الاقتصاد تبدأ إصلاح هيكلة ٣٠ مصرفاً

أعلن وزير الشؤون الاقتصادية والمالية عن بدء إصلاح هيكلة ٣٠ مصرفاً. وقال علي مدني زادة، على هامش اجتماع مجلس الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص، في حديث للصحفيين: إن عملية دراسة أوضاع المصارف مستمرة، وسنقدم تفاصيل التقرير. وفيما يتعلق بإجراءات وزارة الاقتصاد لتسهيل التجارة، وأضاف: في السنة الثانية من عمل الحكومة، تم في الخطوة الأولى التركيز على تسهيل التجارة، وبذلت الجهود في مجال الجمارك لتحديد العقبات القائمة وإزالتها إلى أقصى حد ممكن. وتابع: بطبيعة الحال، لا تزال هناك عقبات في مسار التجارة، وتستمر الإجراءات الرامية إلى إزالتها، كما تجري مفاوضات مع الدول المجاورة بهدف تخفيف جزء من الضغوط القائمة على التجارة الخارجية وتسهيل مسار التبادلات التجارية.

صندوق النقد يحذر من مخاطر الاقتصاد العالمي

حذرت رئيسة صندوق النقد الدولي من أن الاقتصاد العالمي لا يزال يواجه مخاطر، من بينها التضخم المستعصي، وارتفاع تكاليف خدمة الديون، والاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي. وقالت كريستالينا جورجيفا في مقابلة ضمن «منتدى قطر الاقتصادي» في نيويورك: إن التضخم لا يزال مستعصياً، ولا نتوقع حل هذه المشكلة بسرعة، وهذا يعني أن على العديد من البنوك المركزية تشديد سياستها النقدية بشكل أكبر، محذرة من المخاطر المحتملة الناجمة عن التمويل الدائري في الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي. وأضافت: أن التوقعات الجديدة لصندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد العالمي، والمقرر نشرها في أكتوبر، ستعكس حقيقة أن المخاطر ستظل مرتفعة.

التعاون السككي مع الصين في صدارة المسارات البديلة؛

تنمية مسارات التجارة المستدامة لتعزيز الصادرات الإيرانية

مسؤول: تحظى أوضاع بحر قزوين وسائر المسارات البحرية بالاهتمام في عملية نقل السلع، ونسعى للاستفادة من الطاقات المتاحة لاستمرار التجارة الخارجية للبلاد

الوفاق/ قال معاون ارتقاء الأعمال الدولية في منظمة تنمية التجارة: يتم بصورة منتظمة بحث ومتابعة أوضاع الحدود، والمسارات التجارية، ووتيرة نقل السلع، والمشكلات والعوائق القائمة.

وأوضح أمير روشن بخش قنبري، أمس الثلاثاء، خلال مؤتمر صحفي: أن نقل السلع يعد أحد القضايا الأساسية في مجال التجارة، وأضاف: نواجه، نظراً إلى الظروف الراهنة، بعض القيود في هذا المجال، وإلى جانب الحدود البرية، تحظى أوضاع بحر قزوين وسائر المسارات البحرية أيضاً بالاهتمام في عملية نقل السلع، ونسعى إلى الاستفادة من الطاقات المتاحة لاستمرار التجارة الخارجية للبلاد، مشيراً إلى حجم التجارة الخارجية للبلاد، مبيناً: تم خلال العام الماضي تصدير نحو ١٥٥ مليون طن من السلع من البلاد واستيراد نحو ٤٢ مليون طن، وقد جرى جزء كبير من عمليات نقل هذه السلع عبر المسارات البحرية.

تطوير المسارات المستدامة لنقل السلع

وأكد معاون ارتقاء الأعمال الدولية في منظمة تنمية التجارة أنه في ظل الظروف التي تواجه فيها المسارات التجارية قيوداً، تكتسب مسألة تطوير المسارات المستدامة لنقل السلع والحفاظ عليها أهمية أكبر، ويجب أن تكون لدينا خطة محددة لذلك.
وقال: تواجه تنمية التجارة في الظروف الراهنة عدة قضايا أساسية، يرتبط جزء منها بالقيود المفروضة على المسارات التجارية والنقل. ومنذ بداية ظهور المشكلات الأخيرة، جرى تصنيف القضايا القائمة ضمن ثلاث فئات: قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، ووُضعت لكل منها حلول تتناسب مع الظروف. وأضاف: على المدى القصير، جرت محاولة لمعالجة جزء من المشكلات من خلال زيادة طاقات الأجهزة التنفيذية، وإدارة الحدود، والاستفادة من طاقات المحافظات الحدودية.

التعاون في مجال النقل السككي مع الصين

وذكر روشن بخش قنبري أن من بين الإجراءات المتخذة تطوير التعاون في مجال النقل بسكك الحديد مع الصين، وقال: في هذا الإطار، أجريت مفاوضات مع الجانب الصيني، وتم تحديد محطات لنقل السلع على المسار السككي؛ وفي الوقت الحاضر، يتم إرسال جزء من السلع عبر ميناء يزد الجاف باتجاه الصين، ويتمتع هذا المسار بطاقة كبيرة لنقل السلع، مشيراً إلى محدودية طاقة كل قطار مقارنة بالنقل البحري، مؤكداً إن تطوير المسارات البديلة يتطلب التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة والشركاء التجاريين، ويجب توفير البنى التحتية اللازمة على جانبي المسار، حتى يتسنى نقل جزء من حركة التجارة عبر المسارات البديلة.
وأشار معاون منظمة تنمية التجارة الدولية في منظمة تنمية التجارة عن مشاركة ٣٦٧ متقدماً في عملية تقييم المصدرين لهذا العام، وقال: من بين هذا العدد، تم استكمال ٢٧٧ ملفاً ووصلت إلى المرحلة النهائية من التقييم، موضحاً: تم الإعلان هذا العام عن دعوة لتقييم المصدرين في ثلاثة مجالات، هي تصدير السلع، وتصدير السلع القائمة على المعرفة، وتصدير الخدمات، ودُعي الناشطون في هذه المجالات للمشاركة في عملية التقييم. وأضاف: شارك في هذه العملية إجمالاً ٣٦٧ متقدماً، وبعد دراسة الملفات، تم استكمال ٢٧٧ ملفاً ودخلت المرحلة النهائية من التقييم. ومن بين هذا العدد، شارك ٢٣٥ متقدماً في مجال تصدير السلع، و٢٦ شركة في مجال السلع القائمة على المعرفة، و١٦ متقدما في قطاع الخدمات.

إلى أن جزءاً من المشكلات القائمة يعود إلى هيكل الحوكمة وكيفية تصميم المسارات التجارية، وقال:

من الدروس التي تعلمنا إياها الظروف الأخيرة أنه يجب، بعد تجاوز هذه المرحلة، إصلاح نقاط الضعف القائمة في حوكمة التجارة والبنى التحتية للنقل، لأنه بخلاف ذلك، يمكن أن تتكرر مشكلات مماثلة في مسارات الاستيراد والتصدير. وعلى الرغم من أن التجارة تجد طريقها، فإنه عندما يتم إغلاق جزء من شرائين التجارة الرئيسية، يجب أن تكون هناك إمكانية لاستخدام المسارات البديلة.
وأعلن روشن بخش قنبري عن التخطيط لإقامة الفعالية التخصصية للدورة الثلاثين من اليوم الوطني للصادرات، وقال: هذا العام، ونظراً إلى الظروف القائمة، تم اختيار موضوع «البنى التحتية التجارية» وتطوير المسارات المستدامة بوصفه أحد المحاور الرئيسية لبرامج اليوم الوطني للصادرات.

عملية تقييم المصدرين لهذا العام

وأعلن معاون ارتقاء الأعمال الدولية في منظمة تنمية التجارة عن مشاركة ٣٦٧ متقدماً في عملية تقييم المصدرين لهذا العام، وقال: من بين هذا العدد، تم استكمال ٢٧٧ ملفاً ووصلت إلى المرحلة النهائية من التقييم، موضحاً: تم الإعلان هذا العام عن دعوة لتقييم المصدرين في ثلاثة مجالات، هي تصدير السلع، وتصدير السلع القائمة على المعرفة، وتصدير الخدمات، ودُعي الناشطون في هذه المجالات للمشاركة في عملية التقييم. وأضاف: شارك في هذه العملية إجمالاً ٣٦٧ متقدماً، وبعد دراسة الملفات، تم استكمال ٢٧٧ ملفاً ودخلت المرحلة النهائية من التقييم. ومن بين هذا العدد، شارك ٢٣٥ متقدماً في مجال تصدير السلع، و٢٦ شركة في مجال السلع القائمة على المعرفة، و١٦ متقدما في قطاع الخدمات.

استهداف زيادة قيمة الصادرات

وحول استهداف زيادة قيمة صادرات إيران، قال روشن بخش قنبري: إن انخفاض متوسط قيمة صادرات البلاد يعد من الموضوعات التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تطوير التجارة، ومن بين محاور برامج منظمة تنمية التجارة التحرك نحو السلع ذات القيمة المضافة الأعلى، وتطوير صادرات المنتجات القائمة على المعرفة والمنتجات التكنولوجية، مشيراً إلى أن أحد الموضوعات التي حظيت بالاهتمام خلال السنوات الماضية هو تعزيز صادرات السلع القائمة على المعرفة والسلع التي تتمتع بمستويات من التعقيد التكنولوجي، ويتم تقييم هذه السلع على مستويات مختلفة من التعقيد التكنولوجي، بهدف دفع المصدرين نحو زيادة القيمة المضافة للمنتجات التصديرية.
وأضاف: تظهر دراسة قيمة السلع التصديرية، أن قيمة كل طن من السلع التي تصدرها البلاد تبلغ في بعض القطاعات نحو ٣٠٠ إلى ٣٥٠ دولاراً، وتظهر هذه الأرقام أنه من أجل الارتقاء بمكانة صادرات البلاد، يجب الانتقال من تصدير السلع الخام ومنخفضة القيمة إلى تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى.

تطوير المسارات البديلة يتطلب التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة والشركاء التجاريين؛ ويجب توفير البنى التحتية اللازمة على جانبي المسار

أحد الموضوعات التي حظيت بالاهتمام خلال السنوات الماضية هو تعزيز صادرات السلع القائمة على المعرفة والسلع التي تتمتع بمستويات من التعقيد التكنولوجي

إقامة فعالية حول الصادرات وتطوير المسارات المستدامة

وأعلن روشن بخش قنبري عن إقامة فعالية «الصادرات وتطوير المسارات المستدامة» بالتعاون مع وزارة الطرق والإسكان، وقال: سيتم خلال هذه الفعالية بحث الموضوعات المرتبطة بالبنى التحتية التجارية، والنقل، وتطوير المسارات المستدامة للصادرات، فيما سيخصص اليوم الثاني لبحث زيادة القيمة التصديرية للسلع، والتحرك نحو تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، وكذلك تطوير صادرات الخدمات، مشيراً إلى أن الهدف من هذه البرامج هو إقامة تواصل أوثق بين مختلف القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية، وتحديد العقبات القائمة أمام الصادرات، وتهيئة الظروف لزيادة قيمة الصادرات، وتطوير الأسواق التصديرية، وتعزيز العائدات من العملة الأجنبية للبلاد.

خلال مؤتمر التعاون الزراعي الإيراني - الأوزبكي؛

التأكيد على رفع حجم التبادل التجاري بين طهران وطشقند إلى مليارَي دولار

صرّح نائب رئيس غرفة التجارة الإيرانية، بأن إيران وأوزبكستان تتشاركان العديد من الرؤى المشتركة، وينبغي على رواد القطاع الخاص استغلال هذه الرؤى للوصول بحجم التبادل التجاري إلى مليارَي دولار.
وشرح حسين بورمؤذن، أمس الثلاثاء، خلال مؤتمر التعاون الزراعي الإيراني - الأوزبكي، متطلبات تحسين مستوى التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين، داعياً القطاع الخاص إلى الاستفادة من البنية التحتية المُنشأة لخدمة اقتصادات الجانبين. وأضاف: يضم الوفد التجاري الإيراني مندوبي أكثر من ١٠٠ شركة، ورؤساء غرف التجارة والصناعة والتعدين والزراعة من ٧ محافظات، وعدداً من رؤساء اللجان والمنظمات المتخصصة، ومندوبي ١٠٥ وحدات عاملة في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية.
وتابع بورمؤذن قائلاً: إن تيسير قوانين التجارة، وإصدار التراخيص بموجب اتفاقيات التفاهم بين البلدين، وإقامة علاقات نقلية ومالية سلسة، وحلّ المشكلات المتعلقة بالنقل، وإنشاء طرق جديدة من خلال مذكرات التفاهم اللازمة، وزيادة عدد السلع المشمولة بالتجارة التفضيلية، كلها قضايا بالغة الأهمية، وينبغي إدراجها في خطط الجانبين.
وأكد نائب رئيس الغرفة التجارية الإيرانية، مشدداً على أنه بعد التيسيرات اللازمة من جانب الحكومات، فقد حان الوقت للقطاع الخاص ليضطلع بدوره، قائلاً: ينبغي على الناشطين الاقتصاديين أيضاً الاستفادة من البنية التحتية المتاحة، وتطوير مستوى التعاون. وفي هذا الصدد، فلنغتنم الفرصة المتاحة، ولنستخدم مذكرة التفاهم التي ستُوقع بين غرفتي التجارة في إيران وأوزبكستان لتحديد مشاريع مشتركة.
وعُقد مؤتمر التعاون الزراعي بين إيران وأوزبكستان بمشاركة وزراء الزراعة من كلا الجانبين، ونائب رئيس الغرفة الإيرانية، ورئيس الغرفة الأوزبكية، والسفير الإيراني لدى طشقند، ورئيس منظمة الأمن الغذائي في أوزبكستان، وأعضاء الوفد التجاري للغرفة الإيرانية، من ضمنهم عدد من رؤساء الغرف في المحافظات، واللجان المتخصصة في الغرفة الإيرانية، والمنظمات العاملة في مجالات الزراعة وصناعة الأغذية.

لتسهيل التجارة بين إيران وأرمينيا؛

تطوير محطة «نوردوز» جار؛ وسيتم إنشاء جسر جديد

الوفاق/ قال رئيس منظمة التخطيط والميزانية: إن إنشاء طريق جلفا - نوردوز، الذي من شأنه تسهيل التجارة بين إيران وأرمينيا، سينتهي هذا العام.
وفي إشارة إلى رغبة طهران ويريفان في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية، أوضح حميد بورمحمدي، على هامش مراسم الذكرى الـ٣٥ لاستقلال جمهورية أرمينيا: أن الأعمال في مجال البنى التحتية تتقدم بسرعة، وقال: سيتم إنجاز طريق جلفا إلى نوردوز هذا العام، مشيراً إلى أن تطوير محطة نوردوز جار أيضاً وسيتم إنشاء جسر جديد، مضيفاً: إن إنشاء وتعزيز طرق الاتصال بين إيران وأرمينيا يحظى بأهمية خاصة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ولذلك يعمل المقاولون بجدية.
ووصف نائب رئيس الجمهورية تعزيز التبادلات الثقافية بأنه مهم في إطار الروابط الحضارية بين الشعبين الإيراني والأرميني، وقال: كانت أرمينيا دائماً بالنسبة لنا جارة محترمة، وقفت إلى جانب إيران على مرّ التاريخ، بدءاً من النقوش الحجرية في العهد الأخميني وصولا إلى العصور الحديثة.
وأشار بورمحمدي إلى أن هذه الروابط الثقافية وردت حتى في كتب الأدب الكلاسيكي، مثل قصة خسرو وشيرين، إذ تتناول القصة علاقة عاطفية بين ملك إيراني وأميرة أرمينية، كما حافظ ديوان حافظ على هذه الروابط الثقافية، واصفاً الظروف الراهنة للتفاعلات بين البلدين بأنها جيدة جداً، معرباً عن أمله في أن تشهد منطقة القوقاز دائماً السلام والاستقرار والهدوء.